العراق وتركيا دراسة في العلاقات السياسية ١٩٨٠-١١٩٨٨

Iraq and Turkey Study in political Relations 1980–1988

م. م. حميد ابولول جبجاب

HAMEED ABO LOOL CHIBCHAB

كلية التمريض جامعة ميسان

hamid@uomisan.edu.iq

009647705520816

المحتويات

- المقدمة
- الخلفية التاريخي للعلاقات السياسية العراقية – التركية
- انقلاب ١٩٨٠ في تركيا والموقف العراقي
- موقف تركيا من الحرب العراقية – الإيرانية ١٩٨٠
- التنامي الكردي والصراعات الداخلية في تركيا
- الخاتمة
- المصادر

المقدمة introduction

العراق وتركيا بلدان جاران تربطهما علاقات تاريخية وثقافية واقتصادية سعى البلدان لتطوير علاقتها منذ الاعتراف التركي بالعراق عام ١٩٢٧ ، انطلاقاً من مصالحهما المشتركة لا سيما وان هذين البلدين تربطهما حدود مشتركة وقضايا مشتركة كالمياه والأكراد والتركمان واخيراً النفط، تحكم العلاقات القائمة بين العراق وتركيا جملة عوامل وأسس تاريخية واقتصادية وثقافية نابعة من تشابك المصالح الثنائية بين البلدين، وقد تجسدت العلاقات المتطورة بين العراق وتركيا بالتعاون المشترك في نواحي عدة، فبالنسبة للجانب السياسي والاقتصادي، شهد عقد الثمانينيات أزدهاراً كبيراً في علاقات البلدين، وتوصل الطرفان إلى عقد إتفاقية سياسية وعسكرية واقتصادية وقعت في أنقرة بتاريخ ١٨ نوفمبر ١٩٨٠. واستمرت العلاقات خلال مده البحث بالحسنه والهادئ بسبب الحرب العراقية الإيرانية التي دامت ثمان سنوات راح ضحيتها أكثر من (مليون) شخص وخسائر مالية حوالي (١،١٩) تريليون دولار امريكي حيث نتطرق في هذه الدراسة الجانب السياسي في العلاقات بينهما.ومن اجل ايضاح كل ذلك جاءت هذه الدراسة العلاقات السياسية العراقية – التركية ١٩٨٠ –١٩٨٨وبهيكلية تراتبية من مقدمة وتمهيد وثلاث مباحث يتطرق التمهيد للخليفة التاريخية للعلاقات العراقية التركية، والمبحث الاول انقلاب ١٩٨٠ في تركيا بقيادة كنعان ايفرن وموقف الحكومة العراقية منه والمبحث الثاني موقف تركيا من الحرب العراقية الايرانية ١٩٨٠ –١٩٨٨ والمبحث الثالث القضية الكردية في تركيا والموقف العراقي تجاهها وجاءت الخاتمة لتحوي مجموعه من الاستنتاجات ما جاءت بها الدراسة.

ملخص Abstrat

Iraq and Turkey are neighboring countries that have historical, cultural and economic ties. The two countries have endeavored to develop their relationship since the Turkish recognition of Iraq in 1927. Based on their common interests, especially since these two countries are linked by common borders and common issues, such as water, Kurds, Turkmen and finally oil, the existing relations between Iraq and Turkey are governed by a number of historical, economic and cultural factors stemming from the intertwining of bilateral interests between the two countries This study came about the Iraqi-Turkish political relations 1980-1988 with a hierarchical structure from the introduction and preamble and three topics that deal with the preparation for the historical successor to the Iraqi-Turkish relations, the first topic is the 1980 coup in Turkey led by Kanaan Evren and the position of the Iraqi government from it and the second topic is Turkey's position on the Iran-Iraq war 1980-1988 and the topic The third is the Kurdish issue in Turkey and the Iraqi position towards it. The conclusion came to contain a set of conclusions of the study

الكلمات الدالة Keywords

العلاقات السياسية ، الموقع الجغرافي، العراق ، تركيا ، الاكراد ، الانقلابات ، الحروب ، ايران .

الخلفية التاريخي للعلاقات السياسية العراقية – التركية

تبرز أهمية الموقع الجغرافي لهذه الدول من خلال موقعهما وأشرافهما على طرق المواصلات البرية والجوية التي تربط بين أوربا واسيا واكسبهما هذا الموقع المتميز فرصة التحكم والسيطرة والإشراف على المنافذ البحرية والطرق البرية قديما وحديثا، فضلاً عن ذلك قربهما واحتضانهما لمنابع النفط والمياه، مما أضفى على موقعهم خصوصية واضحة وأهمية إستراتيجية بالغة الخطورة له تأثيراته في المصالح الإقليمية والدولية .

فتركيا تقع في موقع مهم بين قارتي أسيا وأوربا في وسط مثلث البلقان والقوقاز والشرق الأوسط بمساحة ٨٧٠ إلف كم٢ وعبر تركيا تمر الخطوط البرية والحديدية من أوربا إلى أسيا إضافة إلى إيران وتوصل روسيا مع منطقة الشرق الأوسط ، ومؤخراً بدأت مشاريع لنقل النفط القزويني عبر تركيا إلى أوربا والعالم فضلاً عن ذلك فأن تركيا هي الدولة الأغنى بالمياه في الشرق الأوسط فالنهران دجله والفرات الأكثر أهمية في سوريا والعراق ينبعان من تركيا . اما الجانب الاجتماعي ينحدر الأتراك من قبائل رعوية تجوب مناطق جبال التاي إلى الشرق من سهول اوراسيا (Eurasis) والى الجنوب من نهر ينسيسي (Yenisei) وبحيرة بيكال في الأراضي التي تعد حالياً من سهوبى منغولي (متولي،فهمي،٢٠٠٥،ص١٥) ، حيث لعبت تركيا دوراً مهما في الشرق الأوسط والمنطقة العربية منذ بداية الخمسينات من هذا القرن وقد أصبح هذا الدور واضحاً عندما أصبحت تركيا طرفاً في مشروع الحزام الشمالي عام ١٩٥٣ م ، ثم عضواً في حلف بغداد عام ١٩٥٥م ، حيث نظرت الأقطار العربية بعين الريبة والشك بسب أن تركيا كانت تخدم السياسة الاستراتيجية الغربية في الشرق الأوسط (النعيمي ،٢٠١٠،ص١٥).

أما العراق فأن موقعه الستراتيجي بين الشرق والغرب كان عاملا جوهريا وأساسياً في توجيه انتباه البريطانيين وتحديد مسارات تغلغلهم ونفوذهم فيه انه بمثابة القلب للشرق الأوسط وخطورة موقعه وثروته النفطية تفسر جوانب من صراعه الطويل مع قوى إقليمية ودوليه عديدة ويشكل موقع العراق الجغرافي عنصراً مهماً في تشكيل سياسة الخارجية فهو بمثابة بوابة الوطن العربي الشرقية والحاجز الدفاعي لحماية الأمن القومي العربي فقد ترتب على وضعه الجغرافي ومجاورته لأكبر واخطر قوتين إقليميتين هما تركيا وإيران في أثارة مشاكل عديدة جغرافية وبشرية واقتصادية تبلورت حول قضايا رئيسية مثل مشكلة الموصل والأقليات ، والمياه ، شط العرب ، الحدود ، الاحواز ،.... الخ (الطويل،٢٠٠٨،ص٧٩).

اما علاقة العراق بتركيا فمنذ ان حلت مشكلة الحدود بين البلدين وتم إقامة علاقات حسن الجوار بين البلدين عام ١٩٢٦والتي ارست حدود البلدين الجارين ، واخذت العلاقات تشهد تطورا بعد ان أعلنت تركيا اعترافها

الرسمي بالعراق عام ١٩٢٧ومنذ ذلك التاريخ بدأ البلدان اقامة تمثيل دبلوماسي بينهما وذلك في عام١٩٢٩ (شيال،٢٠١١،ص١٧٥)، اذ قام العراق بارسال (صالح نجدت) اول مبعوث دبلوماسي عراقي الى انقره في ١٦يناير ١٩٢٨ومقابل ذلك بعثت تركيا (قيألب) Kayaalp قائماً بالإعمال إلى بغداد في ٢١ديسمبر ١٩٢٩ (Seventy) ان المعاهدة التي ابرمت بين تركيا وبريطانيا في ٥ يونيو ١٩٢٦وبموجبها تنازلت تركيا عن الموصل ومن وجهه نظر الأتراك أن قرار التنازل عن الموصل كان قرار صعباً ما دامت الموصل جزءاً من الاتفاق الوطني (National Convenant) لعام ١٩٢٠، والحق لم يحاول أتاتورك إن يدخل في مخاطر حرب مع بريطانيا التي قررت أعطاء الموصل إلى العراق وفي هذه الحقبة ومن وجهه نظر الأتراك أن تركيا كانت بحاجة إلى السلم لإعادة البناء الداخلي بعد سنوات طويلة (النعيمي،٢٠١٠، ١٥) ، ان المنطقة الشمالية الغربية من العراق تعد مهمة بالنسبة لتركيا ،لان هذه المنطقة الكردية يعبر المهربون إلى تركيا وبالتالي يقوم قطاع الطرق بالهجوم على طرق الترانزيت المربحة بينما يلجأ أليها الانفصاليون والهاربون السياسيون القادمون من تركيا ولأهمية المنطقة المذكورة من الناحية الجيوستراتيجية نفذ الجيش التركي عملية عسكرية محددة بقوة بلغت ٢٠٠٠جندي داخل الحدود العراقية كإنذار لمثل هذه المجموعات، وقد استمرت هذه العملية عدة أيام وكان من نتائجها وقوع بعض الإصابات في صفوف القوات التركية(النعيمي، ٢٠١٠، ص ٥٠) ، كان العراق على علم مسبق بالعمليات التي قامت بها القوات المسلحة التركية في مناطق الحدودية المشتركة كما منح العراق السلطات التركية على اجتياز الحدود العراقية لمسافة لا تزيد على خمس كيلو مترات ولمدة قصيرة إذ تطلبت الضرورة القصوى (جريدة الثورة،١٩٨٣) ، وبقيت العلاقات العراقية التركية على الحياد طيلت الفترات بسبب المصالح الاقتصادية التركية.

انقلاب ١٩٨٠ في تركيا والموقف العراقي

تعد المؤسسة العسكرية التركية من أقوى مؤسسات الدولة في تركيا وأكثرها تنظيما، إن لم تكن بالفعل سلطة عليا تقع فوق الدستور ومؤسسات الدول الأخرى بما فيها الهيئات المنتخبة (معوض،١٩٨٩، ص ١١٨– ١١٩) ، بعد نجاح القوات المسلحة في تحرير البلاد من القوات الأجنبية المحتلة وتأسيس تركيا الحديثة ، تحولت المؤسسة العسكرية إلى أداة للإشراف على السلطة السياسية. ويشير الباحث التركي (سردار شين) إلى إن التطور غير المتكافئ في المجتمع نتيجة دكتاتورية الحزب الواحد التي فرضها (مصطفى كمال اتاتورك) وخليفته (عصمت اينونو) حتى عام ١٩٤٥ ادخل الجيش الى الساحة في اتجاه دور جديد هو توجيه المجتمع وملء الفراغ المدني في الرقابة والإشراف . وعلى هذا كان يتدخل الجيش ، ليس في السياسة وحسب، بل في نواحي المجتمع كلها لتعديل موازين القوى بما يتفق ونظرته الخاصة (نورالدين،٢٠٠١، ص ٨٢–٨٣) ، ونظراً لمواجهة حكومة تركيا بالطبقة العاملة ذات الوعي الثوري العالي والذي كان يحدد وجود النظام الرأسمالي الاستعماري الجديد فأن البرجوازية التركية لا يمكنها أن تحكم من خلال القنوات الاعتيادية للسلطة السياسية لذا فأن السيطرة

المباشرة عن طريق القوه العسكرية بقيت هي الخيار الوحيد لإيقاف نضال الطبقة العاملة وحركة الجماهير المتزايدة في جميع أنحاء تركيا(الحسناوي، ٢٠١٠ ، ص ٢١٠) .

ولذا تفاعلت جملة من الأسباب للقيام بهذا الانقلاب كان منها : الأسباب السياسية ، ان تركيا خلال السبعينات من القرن الماضي، عاشت حالة اضطرابات سياسية حادة، وبلغت إحداث العنف السياسي في السنتين الأخيرتين قبل انقلاب عام ١٩٨٠ ذروتها ، فعلى حسب تقرير غير منشور اعدته رئاسة أركان الجيش التركي إن عدد القتلى اكثر من (٤٠٤٠) شخصاً من نيسان ١٩٧٨ وحتى ايلول ١٩٨٠ ، وان اكثر من (٢٣٠) عضواً من افراد القوات المسلحة قتلوا في عمليات العنف (C. Campany,1980،p,48). وتعود اسباب العنف السياسي التي تعاني منها تركيا الى تعدد القوى والحركات السياسية الداخلية ، والتي تتصف بالافكار والمبادئ والممارسات المتخاصمة والمتناقضة ، اذ ان كلاً منها يريد السيطرة على اوضاع الدولة والمجتمع ويسيرها على وفق مشيئته ومبادئه واهدافه ، وهذا قاد الى تصادم هذه القوى مستخدمين اساليب العنف الثوري في ذلك ، ومما زاد في تفاقم وتعميق العنف تعدد القوميات والأقليات والاديان(Robinson,1963,p,10-12) واختلفت جماعات الضغط الواحدة عن الأخرى في المصالح والقيم والأهداف ، فالنقابات العمالية التي ادت دوراً في نشر الدعايات والإشاعات السياسية والاقتصادية في المصانع وإقامة المظاهرات والمسيرات الاحتجاجية التي كانت تحمل طابع التحدي والعصيان مما اوقف المصانع عن العمل ، وادى الى انخفاض الإنتاج وشحة البضائع في الأسواق وارتفاع أسعارها (الحسن،١٩٨٤، ص ٢٠). وظهرت الحركات الطلابية التي تنوعت جمعياتهم وازدادت نشاطاتهم السياسية ، وأصبحت الجامعات تحت إمرتهم بحيث كانت مسرحاً للجدل والنقاش والتصادم بالسلاح بين الطلبة مما ادى الى الانغلاق والتعطل عن الدراسة (C.H.Dodd,1969,p,7-9) .

وظهرت الجمعيات السرية والارهابية التي بلغ عددها في مطلع السبعينات قرابة اربعين جمعية ، تتلقى هذه الجمعيات التشجيع والمساعدات والتعليمات من الخارج ، واخذت هذه الجمعيات السرية والارهابية تؤدي دوراً مهماً في نشر الرعب وخطف المواطنين وقتل الاجانب وسلب البنوك وقطع الطرق ، والهجوم على دوائر الدولة ، ومقرات الاحزاب والجمعيات والصحف ، والمقاهي والفنادق والمطاعم السياحية (Hotham. D,1979,p63)

وليس من شك في ان حزب الحركة القومية هو اكثر الاحزاب والتنظيمات السياسية في تركيا اتهاماً بممارسة العنف والارهاب فقد اقترف هذا الحزب وتنظيماته العنف ،ولم يكن هذا الهاجس اعتباطاً بل لثبوت ممارسة هذا الحزب للعنف وعلى نطاق واسع ، فضلاً عن ايدلوجيته الفاشية المتطرفة وتكوينه لمنظمات مسلحة (الذئاب الرمادية) و (الشباب المثاليون) الذين كانوا ابرز وسائل الحزب في تحقيق اهدافه . (حسين،١٩٦٧، ص٣٢) مارس الحزب اعمال العنف في مختلف مدن تركيا وتشير المصادر الى ان (توركيش) اصدر اوامره الشخصية باغتيال (٩٠٠) شخص بينهم ساسة بارزون ومثقفون وطلاب وصحفيون واداريون وعمال، كما كشفت السلطات التركية عقب انقلاب ايلول ١٩٨٠ النقاب عن ان حزب الحركة القومية كان يخطط لاغتيال عدد من كبار المسؤولين العسكريين وعلى رأسهم رئيس الاركان العامة (كنعان ايفرين) (نشرة اخبار تركيا،١٩٨٦) .

وازاء ما تقدم فقد شهدت تركيا عام ١٩٧٨ اعنف صدام طائفي بين السنة الذين يشكلون ٨٠% من الشعب التركي وبين الشيعة في قهرمان (Kahramnmaras) الواقعة جنوب شرق تركيا ، وقد ادى حزب الحركة القومية دوراً كبيراً في تصعيد احداث العنف السياسي في هذه المدينة ، والتي اسفرت عن قتل اكثر من (١١١) شخصاً وجرح اكثر من الف شخص ، مما دعا الحكومة الى اعلان الاحكام العرفية في ثلاث عشرة ولاية واقالة وزير الداخلية (عرفان اوزاي دنبلي)Irfan Ozay Denbelli من منصبه (Mackenzi,1981) تشكلت لجنة تنسيقية لغرض تنفيذ الاحكام العرفية ، كان (بولنت اجاويد) احد اعضائها الى جانب الجنرال (كنعان ايفرين) رئيس الاركان العامة للقوات المسلحة والجنرال (شهاب يارد يموغلو) المشرف الاعلى على تنفيذ تلك الاحكام ، كما أسست محاكم عسكرية خاصة لمحاكمة المخلين بالأحكام العرفية(الحسن ، ص ٢٣-٢٩) غير ان هذه الاجراءات لم تكن كافية فقد ازدادت رقعة الاحكام العرفية المفروضة على (١٣) مقاطعة لتشمل (٦) مقاطعات اخرى ، وذلك لتزايد حدة العنف ولا سيما في الاقاليم الكردية التي بدأت تطالب بالانفصال (الحسن، ص ٢٣) فقد شهدت مقاطعات وآن وماردين والاسكندرونه وديار بكر وسعرت وقارص ويضين واورفة ، مصادمات مسلحة بين القوات الحكومية والاكراد (٢٢). واسهمت عدة منظمات كردية في اعمال العنف منها منظمة (ابوكو) ومنظمة (كاوه) ومنظمة (ابو جلار) (٢٣) وقد قدر عدد القتلى في عام ١٩٧٨ بنحو ٦٠٠ قتيل (مجلة الدستور،١٩٧٩)، ومن الجدير بالذكر ان الضباط الاتراك كانوا يرون ان الوقت قد حان للتدخل وانهاء حالة التدهور الا ان الجنرال (كنعان ايفرين) حال دون ذلك (ريتشارد،١٩٨٠) وقرروا تقديم رسالة الى الاحزاب جميعها عن طريق رئيس الجمهورية (**ريتشارد ، ليبسون** ، ١٩٨٠، ص ٥٥).

ولم يتحقق للقادة العسكريين ما دعوا اليه الحكومة بضرورة اعادة الامن والاستقرار، بل توسعت دائرة العنف لتشمل الاغتيالات السياسية على الصعيدين العسكري والمدني ، فقد جرت محاولة اغتيال الجنرال (صبري ديميرياغ) قائد قوات المظليين الاتراك في قبرص عام ١٩٧٤ ، ولكنه نجا بعد ان اصيب بجروح طفيفة (كما تم اغتيال ملازم في الجيش التركي هو عمر كموش في ديار بكر جنوب تركيا وقد تحدث رئيس الاركان كنعان ايفرين عن مقتل كموش قائلاً " ان حفنة الخونة الذين اغتالوا كموش يجب ان يعرفوا ان هناك الفاً من عمر كموش في القوات المسلحة " (جريدة الوطن الكويتية ، في ١٩٨٠/٢/٢٩) .

وقد اتخذت الهجمات ضد ضباط الجيش كلمتي (اضرب واهرب) ، ولم تستطع الحكومة القبض على أي منهم الا انها نسبت هذه الهجمات الى ارهابيين يساريين ومتطرفين من الاكراد(العزاوي، ١٩٨٨، ص١٥٨) .

وفي الاسبوع الاول الذي سبق الانقلاب وقع حادثان جعل القادة العسكريين يقررون القيام بانقلابهم ، ففي ٦ أيلول١٩٨٠ قام (نجم الدين اربكان) زعيم حزب السلامة بتزعم حشد جماهيري كبير في المركز الاسلامي في مدينة قونية جنوب انقرة ، إذ بلغ عدد المتظاهرين قرابة (٥٠) الفاً ، ارتدوا الطرابيش التي حظر لبسها (مصطفى كمال اتاتورك) عام ١٩٢٣ ، واعلن عن عدم الايمان بمبادئ اتاتورك والجيش التركي ، ورددوا الشعارات الاسلامية وطالبوا بتطبيق الشريعة الاسلامية ، ومنعوا عزف السلام الوطني كدليل على عدم تأييدهم للنظام

الجمهوري القائم والدستور(مصطفى الزين : المصدر السابق ، ص٣٣٣) . وكان الاحتجاج قد نظم اعتراضاً على القانون الصهيوني الخاص بتهويد القدس، وقد دعا (اربكان) تركيا بقطع علاقتها مع الكيان الصهيوني ، ومناشداً المسلمين جميعهم " لتحرير القدس " واعلن بدء النضال من اجل وضع حد" للذهنية الغربية المزيفة " التي تحكم تركيا وقد انتهى الاحتفال بحرق اعلام كل من (الكيان الصهيوني وامريكا والاتحاد السوفيتي) . (مجلة ميدل ايست ريفيو ، ربيع ١٩٨٥ ، لندن ، ترجمة م.ب.م. ، ص ٢٠.) وقد تضايقت الجالية اليهودية في تركيا على اثر سماعها ان في اجتماع قونية قد رفضت احدى اللافتات التي تقول " الموت لليهود " ولهذا نجد ان كنعان ايفرين يصدر بعد الانقلاب رسالة الى الشعب التركي يؤكد فيها " ان دستورنا يشير بوضوح الى ان المواطنين الاتراك لا يمكن ان يوجه لهم النقد بسبب معتقداتهم الدينية وان اولئك الذين ينسون ان جميع من يسكنون داخل الجمهورية التركية ويعتبرون انفسهم مواطنين اتراك يكونون الامة التركية " . كما قامت حكومة الانقلاب بتخفيض متبادل مع الكيان الصهيوني من سفارة الى قائم بأعمال في ٢ ديسمبر عام ١٩٨٠ واعلنت ان السبب هو تصلب الكيان في سياسته تجاه الصراع في المشرق العربي ، غير ان حقيقة الامر كان بسبب موافقة السعوديين على اقراض تركيا مبلغ (٢٥٠) مليون دولار ولمدة (١٥) سنة على اثر زيارة (الترتوركمان) وزير الخارجية التركي بعد انقلاب ايلول ١٩٨٠ ، وقد استجاب السعوديين على تلبية حاجات تركية من النفط في مقابل قطع علاقاتها مع الكيان الصهيوني وتقوية علاقاتها مع جيرانها العرب وتأثير المصالح الاساسية والظروف المتغيرة وهذا عكس ما اثبتته الايام . وهذا جعل (كنعان ايفرين) واخرين يعتقدون ان بوادر ثورة اسلامية في تركيا على وشك الوقوع على غرار ما جرى في ايران (الجليلي،١٩٩٩)، حاولت ايران تعزيز العلاقات مع حزب السلامة الوطني بعد قيام الثورة فيها وفي كلمة القاها (الخميني) لوفد من اعضاء الحزب قال " ارجو منكم ابلاغ تحياتي وسلامي الى السيد اربكان ، الذي نعده صديقاً عزيزاً ، وان شاء الله سنراكم منصورين ومعززين تحت قيادته ونستنجد بالله ان يوفقكم في القضاء على النظام الفاسد في انقرة خاصة ان نجم الدين اربكان كان قد زار ايران بعد الثورة . (٣٣)لكل ما تقدم ذكره تدخل الجيش في ١٢ ايلول ١٩٨٠ ، على يد قادته يتزعمهم كنعان ايفرين ، الذي صرح بعد اربعة ايام من تاريخ الانقلاب ان اهداف نظامه الجديد هي :-" *المحافظة على الوحدة الوطنية ، والقضاء على الفوضى والارهاب واعادة الامن والاستقرار الى البلاد ، لاصلاح الوضع الديمقراطي الذي لحقه الفساد والعودة الى التقاليد التي اوجدها كمال اتاتورك* " كما اشار الى ان نظامه يعمل في الدفاع عن الجمهورية وحمايتها والمحافظة على سلطة الدولة وهيبتها. (Peretz,1994,p144)

وهكذا تشكلت اول حكومة برئاسة (بولنت اولوصوا) Bulend Ulusu بعد الانقلاب والتي بدأت اعمالها في ضوء برنامجها الذي تضمن ، اجراء اصلاحات لاقرار السلطة السياسية في البلاد ، والقواعد الاجتماعية وتطوير سلامة العمل وتحقيق التغييرات اللازمة فضلاً عن معالجة ما يتعلق بالمسائل الرئيسية السياسية والادارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وتعد حكومة (بولنت اولوصوا) اطول الحكومات عمراً في غضون

(١٣سنة) الاخيرة فقد امضت الحكومة الرابعة والاربعين في تاريخ الجمهورية التركية في رئاسة الوزراء ثلاث سنوات وشهرين وثلاثة ايام ، واوصلت البلاد لانتخابات عام ١٩٨٣ (خارجية ملفة٧٥٠ ، ص٩)
تزعم الجنرال (كنعان افرين)Kennan Evren (ايفرين،١٩٨٦) ، رئيس الاركان العامة الانقلاب، وكان تدخل الجيش في السياسة التركية ، هذه المرة اطول واشد وطأة ، مقارنة بأنقلابي مايس ١٩٦٠، واذار ١٩٧١، اذ اتهم الاحزاب والساسة والمثقفين ووسائل الاعلام والنقابات وغيرهم بـ (الفشل) المسؤول عن الاضطرابات الداخلية في البلاد منذ نهاية السبعينات ، واعتبر الجيش نفسه "المؤسسة الوحيدة التي سلمت من الفساد ، والتي تملك القدرة على انقاذ البلاد"(معوض،١٩٨٩،ص ٢٤).بعد أن تمكن قادة الانقلاب من السيطرة على السلطة في انقلاب (ابيض) في ١٢ أيلول ١٩٨٠ وعلى رأسهم (كنعان ايفرين) الذي كان يحظى باحترام كبير من قادة الجيش ، والضباط فلا تشوب سمعته أية أشارة لابتزاز أموال أو فساد(الخارجية ، ملفه تركيا ، ص٩) وشاركه الانقلاب مجموعة الضباط ، الذين نشأوا على فكرة مهمة مقدسة وهي حماية المبادئ الأساسية للجمهورية التركية كما وضعها أتاتورك ، وكان المبدأ الرئيس فيها "*الكمالية* " حيث تبنت تركيا الحديثة الكمالية كعقيدة اساسية وهي تواجهة معضله عدم التحقق توافقت من صرامة الدولة الكمالية ذات الطابع العلماني وديناكية المجتمع التركي ذات الخصائص الثقافية المتنوعة، ومرد ذلك يعود إلى " اعتقادهم الجازم بان سبب تدهور الإمبراطورية العثمانية واندحارها عسكرياً كان لارتباطها بالأقطار العربية مع السلفية الإسلامية المؤمنة بالقضاء والقدر" أما تركيا الجديدة على حد اعتقادهم " فأنها لا تستطيع أن تنجح إلا إذا حولت نفسها إلى دولة حديثة لها صلات وثيقة بالعالم الغربي " (حسين ،٢٠١١ ص ٣٧٩)
أن القوات المسلحة وعلى الرغم من الإصلاحات العديدة على غرار الدول الأوربية الحديثة بقي الجيش عصب الحكم وعاموده الفقري ، وإذا ما أمعنا النظر لوجدنا ان معظم القادة السياسيين انحدروا من المؤسسة العسكرية التي بناها (مصطفى كمال اتاتورك)(الخارجية ، ملفه ٩٦٨ ، ص ١-٢) .

وجاء في البيان العسكري الأول الذي أذيع في الساعة الواحدة بعد ظهر يوم ١٢ سبتمبر ١٩٨٠ من الإذاعة والتلفزيون من (كنعان ايفرين) أسباب هذا الانقلاب العسكري وطبيعته وأهدافه وبان " أسوأ أزمة في بلدنا كانت تهدد بقاء الدولة والشعب ... " ودعا الى " التمسك بمبادئ أتاتورك وان يشنوا نضالاً ضد الفوضى والارهاب " وضد " الشيوعيين والفاشيين والعقائد الدينية المتزمتة".(الخارجية ، ملفه ٩٦ ، ص ١٦) واختتم البيان قائلا : " ايها المواطنون الاعزاء ، لكل هذه الاسباب .. اضطرت القوات المسلحة لانتزاع السلطة بهدف حماية وحدة البلد والامة وحقوق الشعب وحرياته وضمان امن الناس وحياتهم وممتلكاتهم وسعادتهم ورخائهم ولضمان تطبيق القانون والنظام – وبتعبير اخر استعادة سيادة الدولة بشكل نزيه " . (احمد،١٩٨٠،ص٤٠٦) وتضمن البيان الثاني للانقلاب حل حكومة سليمان ديميريل والمجلس الوطني التركي الكبير ، ورفع الحصانة البرلمانية عن اعضائه رفعت الحصانة بهدف محاكمة بعض السياسيين امام محاكم عسكرية عرفية تم وضع القادة السياسيين وزعماء الاحزاب تحت الاقامة الجبرية في احدى المصايف المطلة على بحر مرمرة وهي قرية

(جانا قلعة) معهم ثلاثون شخصية سياسية مختلفة وحكم بالسجن على قادة الاحزاب المتطرفة اليسارية واليمينية والدينية ومعهم نجم الدين اربكان ، وحكم على الب ارسلان توركيش بالسجن مدى الحياة .ومصادرة اموالهم المنقولة وغير المنقولة وفق المادة ٣٥ من القانون التركي(جريدة الثورة،١٩٨٠) وجاء البيان الثالث متضمناً اعتقال زعماء الاحزاب السياسية ، (بولنت اجاويد ، وسليمان ديميريل ، ونجم الدين اربكان ، والب ارسلان توركيش) ، اضافة الى عدد من البرلمانيين والزعماء النقابيين . (الخارجية ، ملفه ٩٦٨ ، ص ١٠-١١) وشكل كنعان ايفرين وقادة الانقلاب العسكري الاربعة (Almanac,1983,p518) وهم (الجنرال نور الدين ارسين (Nurettin Ersin) و الجنرال تحسين شاهنكاريا Thsin Sahinkay و الادميرال نشأت تومير : Necet Tumer و الجنرال سادات سيلاسون (Sedat Celasun) ، مجلس الامن القومي (NSC) وهو الهيأة التي حكمت تركيا لحين الانتخابات العامة في تشرين الثاني ١٩٨٣ (معوض،١٩٨٩،ص٢١) ،حيث يتكون هذا المجلس من رئيس الوزراء ورئيس الاركان العامة ، ووزراء الدفاع والداخلية والخارجية ، وقادة الافرع الرئيسة للقوات المسلحة والقائد و القائد العام لقوات الامن (الجندرمة) ويمكن دعوة اخرين من الوزراء او غيرهم لحضور عدد من اجتماعاته طبقاً لجدول اعماله ويختص المجلس ببحث الشؤون المتعلقة بالأمن القومي للدولة ويقدم توصياته بشأنها الى مجلس الوزراء الذي يتعين عليه الاهتمام بما تتضمنه من تدابير ضرورية للحفاظ على سلامة الدولة وامنها القومي . وتنعقد اجتماعاته برئاسة رئيس الجمهورية او رئيس الوزراء في حالة غياب الاول . إذ تولى قادة المناطق العسكرية مهام الحكام المدنيين في المقاطعات التركية البالغة ٦٧ مقاطعة (احمد، ص٤٠٧).

ان نجاح المؤسسة العسكرية في السيطرة على مقاليد الحكم في تركيا من خلال ضربها للمؤسسات الديمقراطية ، قد جعلها في موقف صعب امام الرأي العام التركي وحلفائها الغربيين ، كما كان لابد لها من غطاء دستوري يساعدها في فرض هيمنتها واشرافها على شؤون الدولة. وكما هي العادة بعد كل انقلاب، تم اقرار الدستور الجديد في ١٨ نوفمبر ١٩٨٢، الذي تم بموجبه منح صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية تتناسب والدور الجديد الذي اوكله العسكر لأنفسهم ضمن بنية النظام السياسي الجديد . اما اهم هذه الصلاحيات فتلك المتمثلة بعدم خضوع قرارات الرئيس ، ممثل الجيش للاعتراض او المراجعة حتى من قبل المؤسسات القضائية(عبدالجليل،١٩٨٧،ص٢٤) .

كان موقف الشعب التركي حظي الانقلاب العسكري الثالث عام ١٩٨٠ بتأييد واسع النطاق من قبل أغلب فئات الشعب التركي ، لأنه جاء بمثابة الخلاص من الواقع المأساوي الذي كان عاشه الشعب ، ويضع حداً للفوضى والتدهور الاقتصادي والأمني الذي انعكست اثارة بصورة كبيرة على المجتمع التركي(عبدالحسن،٢٠١٥،ص٧١)

اما موقف العراق ، من الانقلاب فقد لقيت رسالة صدام حسين الى الجنرال التركي كنعان ايفرين ، اهتماماً واسعاً بخاصة بعد اندلاع الحرب العراقية الايرانية ، واعلان العراق عن استمرار ضخ النفط الى تركيا. (مركز البحوث والمعلومات، ص ٦٣) وهذا ان يدل عن موقف العراق المؤيد للحكومة الانقلابية الجديدة بسبب حدة

الصراع الدائر بين العراق وايران فكان لا بد من موقف مؤيد للانقلاب والانقلابين والاعتراف الرسمي بالحكومة التركية الجديدة .

موقف تركيا من الحرب العراقية – الإيرانية ١٩٨٠

مهما كانت التبريرات التي يسوقها العراقيين والإيرانيين حيال الحرب بينهما ١٩٨٠–١٩٨٨ فأنها تبقى واهية امام هول نتائجها على البلدين والامن الخليجي ،اذ أدت هذه الحرب الى تدمير موارد البلدين وشجعت الدول الغربية على التدخل المباشر في الامن الخليجي فضلاً عن تعاظم القواعد العسكرية الامريكية في المنطقة ، لقد كانت الرؤية الامريكية تشجع لعبة التوازنات بين العراق وايران حتى قال بعض المحللين ان الولايات المتحدة لا تريد للحرب العراقية الايرانية ان تنتهي وتريد للعراق ان يستمر في نزيفه وان لاتدع اياً من الطرفين يخرج خاسراً(كمونة، ص١) ، كانت الحرب التي اندلعت بين العراق و إيران في أيلول عام ١٩٨٠ واحدة من اخطر المشاكل التي تعرضت لها منطقة الشرق الأوسط بنتائجها و أبعادها الداخلية و الإقليمية و الدولية ، فضلاً عن الدمار الكبير الذي لحق بالبنى التحتية للبلدين و الخسائر المادية و البشرية الكبيرة ، فقد أثرت الحرب في دول منطقة الشرق الأوسط بشكل أو بأخر وفي الأصعدة السياسية و الاقتصادية و العسكرية ، و لم تكن هذه الحرب وليدة اللحظة بل جاءت بعد تاريخ طويل ربط بين العراق و إيران ملئ بالمشاكل و النزاعات و الاختلاف في المواقف و الآراء ، حيث تدعي كل من العراق وايران حقوقا تاريخية تعود الاف السنين فطبقاً لوجهة النظر العراقية ترجع جذور الدولة الحالية الى البابليين والى الحضارة التي قامت ما بين النهرين ، حيث بدأ تكوين اول وحدة رسمية اوقف استمرارها بسبب الغزوات العسكرية من بينها غزوات الفرس في فترات معينه ، اما ايران فتدعي لنفسها– خصوصا في عهد اسره الشاه امبراطوريه تاريخية يرجع عمرها الى الفين وخمسمائة عام حيث تمكنت الامبراطورية الفارسية من السيطرة على ما بين النهرين في حقبات تاريخية معينه واستنادا على هذه الرؤية التاريخية تطالب إيران بأجزاء من العراق واغلب دول الخليج ، وعلى وجه الخصوص البحرين ، عندما تم التوقيع على اتفاقية الجزائر بين العراق وإيران في أذار ١٩٧٥ ، ساد اعتقاد أن النزاع بين البلدين حول الحدود على شط العرب قد وجد له حلا ، إلا أن التوتر المتصاعد بين البلدين قد وصل ذروته في أعقاب الإطاحة بنظام الشاه في إيران عام ١٩٧٩ وقيام الجمهورية الإسلامية فيها .وقد عد الإعلام العراقي أن " ما حدث في إيران يعد شأنا داخليا وحرص العراق على أن يكون التغيير لصالح الشعب الإيراني ولصالح إقامة علاقات طيبة وإيجابية بين البلدين الجارين ، كما حرص العراق على المحافظة على سلامة منطقة الخليج العربي وعمل بجدية وإيجابية مع إيران في هذا المجال "(طوالية،١٩٨٨،ص١٢١).ولكن الأمور بدأت تسير نحو التوتر عند قيام كل طرف بشن هجوم إعلامي على الطرف الآخر ، واعتبر العراق قيام المدفعية الإيرانية في ٤ ايلول ١٩٨٠ بقصف مدن عراقية مثل خانقين ومندلي وزرباطية وغيرها ، وتعزيز هذا القصف بحشود عسكرية إيرانية كبيرة على الحدود العراقية وداخل الاراضي العراقية (زين القوس وسيف سعد وخضر وهيلة) ، بمثابة إعلان الحرب على العراق (السويداني ، ٢٠٠٣ ، ص ٢٣).

وفي ١٧ سبتمبر ١٩٨٠ دعا الرئيس العراقي " صدام حسين " المجلس الوطني إلى عقد جلسة استثنائية ، حضرها أعضاء مجلس قيادة الثورة والوزراء ، وأعلن فيها إلغاء اتفاقية عام ١٩٧٥ وأرجع سبب ذلك إلى تصرفات حكام إيران وإخلالهم بعلاقات حسن الجوار وعدم التزامهم ببنود الاتفاقية وعد الاخلال باي عنصر من عناصرها إخلالا بروح الاتفاقية، لذلك فإنهم يتحملون المسؤولية القانونية الكاملة على عد هذه الاتفاقية بحكم المنتهية(السويداني،٢٠٠٣،ص٢٣). لقد كان موقف تركيا الرسمي من الحرب العراقية – الايرانية عام ١٩٨٠ موقفا محايدا ، واعتبرت ذلك موقفا سليما منها ، وأشارت إلى انها تبذل ما بوسعها لأنهاء الحرب بين الدولتين وان هدف تركيا هو بناء علاقات اكثر تطورا مع العراق وايران في المستقبل . وقد اعلنت تركيا رسميا ضرورة وقف القتال بين العراق وايران وحل المشاكل بين الطرفين بالطرق السلمية ، كما اعلنت عدم تأييدها لأي تدخل اجنبي وانها لن تسمح باستخدام القواعد العسكرية العائدة لحلف شمال الاطلسي والولايات المتحدة الامريكية في حالة قيام هذه الدول بعمل عسكري ضد النظام الايراني(سليمان،٢٠٠٦،ص٣٤٢). كذلك واصدرت وزارة الخارجية التركية في ٢ نوفمبر عام ١٩٨٠ بيانا اعلنت فيه " ان تركيا ستبقى على الحياد بين العراق وايران وانها لن تبادر إلى ارسال الاسلحة أو قطع الغيار إلى أي منها ، كما انها لا تسمح بمرور الاسلحة إلى أي منها عبر اراضيها أو اجوائها "(علي،٢٠٠٩،ص٣٩). جاء الموقف التركي من الحرب العراقية – الايرانية الذي اتسم بالحياد من المبادئ والاسس التي اعتمدتها السياسة الخارجية التركية والمتمثلة في مبدأ عدم التدخل في النزاعات، فقد ذكر المسؤولون الاتراك في تصريحاتهم حول هذه الحرب موقفهم الحيادي من الحرب القائمة بين العراق وايران ، وفي هذا الصدد اعلن الرئيس التركي (كنعان ايفرن) في بداية أندلاع الحرب قائلاً : " نحن نأسف للحرب العراقية – الايرانية ونقلق من ذلك وان تركيا بذلت ولا زالت تبذل كل الجهود لأنهاء هذه الحرب بالطرق السلمية " . كما اكد الرئيس التركي بان بلاده تعتزم الابقاء على محاولاتها المستمرة من اجل انهاء الحرب ، وقال في حديث للتلفزيون اليوغسلافي بأن تركيا تأمل ان تحقق نجاحا في هذا المجال ، وأشار بان بلاده تتابع عن قرب وقلق استمرار هذه الحرب التي بدأت تؤثر في السلام في المنطقة والعالم اجمع . كذلك وقد أبدى (كنعان ايفرين) تلهفه الشديد لمشاهدة نهاية الحرب ، جاء ذلك خلال كلمته التي ألقاها في مؤتمر القمة الإسلامي الرابع المنعقد في الدار البيضاء في يناير ١٩٨٤ (العبيدي،٢٠٠٥،ص٦٠) ، إذ أكد ذلك قائلاً : " إن الاهتمام الخاص الذي تبديه تركيا نحو الشرق الأوسط ليس ناجماً فقط عن موقعها الجغرافي وإن لتركيا ماضً عريق في المنطقة يستند الى علاقات دينية ، وتراث مشترك تجمعها بالبلدان الإسلامية في المنطقة ، وأن تركيا تشعر بالأسى من الحرب الدائرة بين ايران والعراق ، وتعتقد ان البلدين الإسلاميين إذ واصلا تبديد مصادرهما فأن ذلك سيضعف المنطقة كلها ويجعلها مفتوحة للضغوط الخارجية " ، ومن جانب أخر برر (كنعان ايفرين) حياد بلاده ، وعد ذلك مبدأً اساسياً في سياستها الخارجية ، إذ قال : " أن علاقات تركيا المتوازنة والودية مع جارتيها ايران والعراق ، فضلاً عن مساعيها لوضع حد نهائي للحرب تتفق مع مبدئها الأساسي الذي تسير علية سياستها الخارجية ، وهي بالتحديد سلام في الداخل وسلام في الخارج"(سعيد،٢٠٠٨،ص٢٤٧).

لقد استمر الرئيس التركي (كنعان ايفرين) في مساعية لأجل أنهاء الحرب العراقية – الإيرانية ، ففي ١١ نوفمبر ١٩٨٣ أرسل ايفرين وزير الدفاع (خلوق بايولكين) (Haluk Pajulkin) بزيارة رسمية الى كل من السعودية والكويت والأمارات بوصفهِ مبعوثاً شخصياً من الرئيس التركي ، وتُعد هذه الزيارة من أوسع الحملات الدبلوماسية في أطار الاتصالات الخليجية – التركية من أجل أنهاء الحرب ، وبعدها قام (كنعان أيفرين) شخصياً بزيارة السعودية وذلك في فبراير ١٩٨٤ ، وخلال تلك الزيارة وضعه العاهل السعودي الملك (فهد بن عبد العزيز) في صورة التحركات التي تقوم بها السعودية لوقف الحرب ، واوضح ايفرين في زيارة رسمية لدولة قطر في ٢٢ يناير عام ١٩٨٦ ضمن جولة له في عدد من دول المنطقة في بيان ادلى به لدى وصوله إلى الدوحة وردا على سؤال حول الحرب العراقية – الايرانية والدور الذي يمكن ان تقوم به تركيا لأنهاء الحرب بالطرق السلمية ، اعرب الرئيس التركي عن اسفه العميق لاستمرار النزاع القائم مؤكدا ان هذه الحرب تعرض السلام والامن في المنطقة إلى الخطر وحذر من مخاطر تصعيد الحرب واحتمالات تدخل القوى الخارجية في المنطقة بسبب استمرار النزاع موضحا ان تركيا تتمسك بمبدأ الحياد(القرغولي،٢٠٠٦،ص٩٤-٩٥) . وكان ايفرين قد أشار في تصريح له نشرته صحيفة (صدن حوادث) التركية في ١٩٨١/٣/١٥ بهذا الصدد قائلاً : " اننا نشعر بالاسى الشديد ازاء الحرب الدائرة بين دولتين صديقتين وان من اكبر امنياتنا ان تنتهي تلك الحرب " واضاف " ان موقف الحكومة التركية من الحرب العراقية – الايرانية موقف سليم ولنا علاقات جيدة مع الدولتين " وأكد أيضاً " حاولنا جهدنا انهاء القتال لكننا لم نتمكن من تحقيق نتائج ايجابية " ، كما القى رئيس حزب الشعب الجمهوري بولندا جاويد عام ١٩٨٦ كلمة في الكتلة البرلمانية وتطرق إلى الحرب القائمة بين العراق وايران ، وقال ان تركيا لا يمكن ان تبقى خارجة عن منطقة الحرب الساخنة ، واشار إلى ذلك بقوله : " ان جهودنا مع العراق وايران لا يمكن ان تغلق بسهولة " (العبيدي ،٢٠٠٥، ص ٢٩).

وصرح رئيس الوزراء التركي (توركوت اوزال) بان تركيا تولي اهمية كبيرة للسلام والاستقرار في المنطقة ونتمنى ان يتوصل العراق وايران إلى حل عادل ودائم ، وعبر رئيس الوزراء التركي اوزال عن اسفه وحزنه العميق لاستمرار الحرب العراقية – الايرانية ، وجاء ذلك في تصريحات اوزال ، إذ حددها في الآتي : " اننا ننتهج سياسة محايدة ازاء دولتين متجاورتين وهذا الامر من اصعب الامور لان كلا الدولتين تريدان وقوف تركيا إلى جانبها ، ويجب ان نعتبر ذلك امرا طبيعيا ، اننا اعتمدنا هذا الموقف المحايد وهذا الامر غير سهل وحتى لو فكرنا بان احد الطرفين محق فأننا لن نتصرف بشكل آخر وفيما إذا وقفنا إلى جانب احد الاطراف فماذا ستستفيد تركيا من ذلك ، وبالرغم من ذلك أقمنا علاقات إيجابية مع العراق وتوصلنا الى نتائج طيبة في توسيع حجم التعامل الثنائي ... وقد تم في المدة نفسها إقامة علاقات طيبة مع إيران أيضاً"(علي، ٢٠٠٩،ص٣٩) .

ومن جانبها ، نددت الصحف التركية وبشدة بالحملة الاعلامية التي شنتها الحكومة الإيرانية ضد تركيا ووصفتها بأنها غير اخلاقية ، وقالت صحيفة (حريت) التركية ان المذياع الايراني وجه انتقادات شديدة لتركيا وموقفها من الحرب العراقية – الايرانية ، كما استنكرت صحيفة (كون آيدن) الهجوم الذي تشنه اجهزة الإعلام

الايراني ضد تركيا ، ووصفت صحيفة (ترجمان) التركية موقف الحكومة الإيرانية من قرار مجلس الامن الدولي حول ايقاف الحرب العراقية – الايرانية بانه موقف غير منطقي(السويداني، ٢٠٠٣،ص٣٢) . ففي مقابلة للرئيس الإيراني أبو الحسن بني صدر(عبدالناصر،٢٠٠٨،ص٤-٥) مع صحيفة ترجمان التركية عام ١٩٨١ ، تحدث في دور تركيا المحايد بقولة : " أن تركيا لو أرادت السلام فيجب عليها الوقوف الى جانب الحق ، ويجب أن تدافع عن الحقيقة ، وتقف ضد الدولة غير المحقة ، أن إبداء تركيا موقف السلام والحياد يكفي ، ولكن إشك في إن تركيا تريد السلام ، إن الحكومة التركية مستفيدة كثيراً من استمرار الحرب ، ولاسيما في مجال المنافع التجارية ، ففي حالة السلام فأن التجارة التركية ستتلقى ضربة تجارية من ايران والعراق (سعيد،٢٠٠٨، ٢٤٨) وحملت جريدة صدن حوادث التركية النظام الايراني مسؤولية اشعال الجولة الاخيرة من حرب المدن وقالت الجريدة في مقال كتبه كاموران اوزبير (Kamuran Ozber) ان الرد العراقي على الاعتداءات الإيرانية كان في التركيز على ضرب الاهداف العسكرية والاقتصادية وهذا التصرف يؤشر الفروق الاخلاقية بين العراق وايران ، فالعراق استهدف المنشآت الاقتصادية المكرسة لتغذية آلة العدوان الايراني ، وكانت هذه الضربة مفاجأة كبيرة للنظام الايراني . كما اكدت صحيفة جمهورية التركية بان القيادة العسكرية الايرانية تعيش حالة من اليأس بعد انهيار معنويات قواتها بفشل الهجوم الاخير على القوات العراقية في كل من ميسان والبصرة(العبيدي، ٢٠٠٥،ص٦٦-٦٧) .

وقد أكد وزير خارجية تركيا (وحيد خلف اوغلو) ان بلادة تبذل كل ما تستطيع سواء على المستوى الثنائي أو من خلال منظمة المؤتمر الاسلامي من اجل انهاء الحرب ، متبعة ما وصفه بالأسلوب الهادئ ، ومستغلة جهودها من خلال علاقات الصداقة وحسن الجوار التي تجمع تركيا مع كل من العراق وإيران ، وكذلك عضويتها في لجنة المساعي الحميدة(القره غولي ،مصدر سبق ذكره،ص٩٢-٩٤) المكلفة بالبحث عن حل لهذه الحرب ، لكن للأسف لم تنجح (علي ، ٢٠٠٩ ، ص٣٩) ، ومن جانب أخر أبدى خلف أوغلوا تصريحاً لصحيفة ترجمان التركية قائلاً : " أن ايران لا تصغي لأي جهة باستثناء تركيا ... وعلى هذا الأساس لا توجد هناك دولة بإمكانها انهاء الحرب غير تركيا ... أن تركيا تنتظر أن تقبل الدولتان وقف أطلاق النار ، ولكنها لا تروم هزيمة أي منهما ، وعلية عندما يأتي ذلك اليوم فأن تركيا تتدخل عن طريق التوفيق بينهما "(النعيمي ،٢٠١٠،ص٤٤-٤٥) .

وكان (كنعان ايفرين) في حديث له في الحرب العراقية – الايرانية قد صرح قائلاً : "إلى جانب الاضرار التي تلحقها هذه الحرب فهي وصلت إلى ابعاد خطيرة من شأنها توريط بعض الدول في هذه الحرب ولقد بذلت كل من تركيا والباكستان جهوداً مكثفة في هذا الاتجاه واننا نساند الجهود التي يوليها الامين العام للأمم المتحدة"(السويداني ، ٢٠٠٣، ص ٣٣) .

لقد أدت ثلاثة عوامل اساسية في اتخاذ تركيا موقفها الحيادي من الحرب العراقية – الايرانية ، ويعد العامل الاقتصادي من العوامل الرئيسة في اتخاذ موقف الحياد ، حيث مرت تركيا من جراء الحرب في مرحلة

انتعاش لتجارتها الخارجية ولا سيما في مجال تصدير السلع والبضائع التركية أو في مجال مرور هذه البضائع عبر أراضيها ، فقد اصبح الطريق التركي من الطرق الشهيرة بكثرة ناقلات الشحن التجارية المارة عبره خصوصاُ المنتقلة بين تركيا وطرفي الحرب ، واصبح لتركيا نتيجة هذا الانتعاش التجاري شركاء اخرين تبادلت معهم عمليات الاستيراد والتصدير كالمملكة العربية السعودية والكويت وليبيا والجزائر، كذلك وازدادت قيمة المشاريع الاقتصادية والاستثمارية في تركيا بشكل ملحوظ ، وساهم قسم منها بتحويل عمليات إنشاء المشاريع الصناعية والتجارية المختلفة وتطوير البنى التحتية للبلاد ، كما استفادت تركيا بتقليل نسب البطالة لديها من خلال الطلب الكبير للعمالة التركية وفي مختلف الأعمال والصناعات(العبيدي ،مصدر سبق ذكره،ص٦٩)، ومما يؤكد انتعاش التجارة التركية خلال فترة الحرب ان الصادرات التركية خلال المدة ١٩٨٠ – ١٩٨٢ تضاعفت الى العراق وايران، حيث بلغت صادرات تركيا الى العراق وإيران بنسبة ٢٤،٣% من مجمل صادراتها ، بينما كان مجمل صادراتها الى دول الشرق الأوسط بنسبة ٤٤،٢% ، أي أن الصادرات التركية الى ايران والعراق كانت أكثر من نصف صادراتها الى الشرق الأوسط وربع صادراتها الى العالم ككل، ولقد بلغ مجموع الصادرات التركية الى كل من العراق وإيران في عام ١٩٨٥ الى ٣،٩ مليارات دولار[٧٤] ، لذا فإن موقف تركيا الحيادي من الحرب قد ساعدها على النمو الاقتصادي ، وزادت صادراتها من ٥،٧% مليار دولار عام ١٩٨٣ الى ١١،٦% مليار دولار عام ١٩٨٨(علي ،مصدر سبق ذكره،ص٣٩).

ومن جانب أخر فقد فرضت المصالح الأمنية على تركيا اتخاذ موقف الحياد لتجنب تزايد العنف وحالة عدم الاستقرار في جنوب شرق تركيا المحايد للعراق وايران ، وأن انحياز تركيا الى جانب أحد طرفي الصراع يثير المسألة الكردية فيها ، وهو أمر يؤثر بصورة مباشرة في الأمن القومي التركي التي تشكل القضية الكردية أحد أبرز التحديات التي يواجهها(احمد،٢٠٠٥،ص١٥٢) ، حيث أن التكتل العسكري في العراق على الجبهة الشرقية الموازية لإيران أدى الى فراغ أمني ملحوظ في شمال العراق ، وبالتالي تكوين عناصر ومنظمات ارهابية غايتها التحصن في شمال العراق وجعل تركيا هدفاً لها ، لذلك قررت تركيا عدم الإخلال بعلاقاتها مع العراق أو ايران على حد سواء ، ومن خلال الاتفاقية التي عقدت بين العراق وتركيا في فبراير عام ١٩٨٣ حصلت أول العمليات العسكرية للقوات التركية في شمال العراق بتاريخ ٢٥ ابريل من العام نفسة للحفاظ على أمن المنطقة(Yazir,2004,p19) . اما بشأن محاولات (توركت اوزال) لإيقاف حرب المدن بين العراق وايران في مارس من العام ١٩٨٨، فقد كان من الممكن ان تكون نقطة تحول في تسوية الحرب العراقية –الايرانية، إلا أن ذلك لم يحدث لأن ايقاف اطلاق الصواريخ استمر(٥٣) ساعة فقط، وان التصريح الذي ادلى به مساعد وزير الخارجية الايراني السابق (جواد لاريجاني) خلال زيارته الى تركيا، والذي قال فيه "ان حرب المدن توقفت بمساعي رئيس الوزراء التركي يتناقض مع تصريح وزير الخارجية العراقي السابق (طارق عزيز) لراديو (BBC)، والذي قال فيه "إن الايقاف المؤقت لحرب المدن لم يتحقق بمساعي (اوزال)، ولكن العراق قد حقق

ذلك برغبة منه"(النعيمي، مصدر سبق ذكره،ص٢٣٦). علماً بان هناك موقف تركي واضح من اجل ايقاف حرب المدن بين البلدين .

خلاصة القول ان الموقف التركي من الحرب العراقية – الإيرانية جاء بعد رؤية تركية نافذة لضرورات السياسية الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط ،وفي هذا المجال يقول أوزال (ان هذه الحرب سببت في تقديم تضحيات كبيره في الارواح من الجانبين بدون مبرر ، وينبغي ايقافها ويتعين على تركيا ان تكون فعاله اكثر في هذا الاتجاه وعلينا حتى اذا لم نتوصل الى نتيجة ان نضطلع بدور ونمنع اراقه الدماء).

ولهذا فقد كانت الدبلوماسية التركية مع إيقاف هذه الحرب ، ومنع تطورها خشية من وصول خطرها إلى داخل تركيا نفسها ، كذلك كانت تركيا مع إقامة علاقات متبادلة مع طرفي الحرب بدون الميل إلى أحدهما نظراً لحاجة هؤلاء لتركيا في كافة المجالات ولا سيما الاقتصادية والأمنية . وضمن السياق نفسه فقد كان لتركيا دورٌ مميزاً خلال هذه الحرب سواء بمحاولة إنهائها أو دوام العلاقة الجيدة بين طرفيها، فهي ترتبط مع الطرفين بروابط الجوار الجغرافي و الصلات التاريخية والدينية ، وبهذا كانت ظروف وملابسات الحرب العراقية – الإيرانية وما أفرزته من مشكلات سياسية واقتصادية في المنطقة فرصة استفادت منها تركيا في تحقيق مصالحها وتعزيز دورها في المنطقة ، ونظراً لذلك أتبعت تركيا سياسة الحياد أزاء هذه الحرب . في عام ١٩٨٨ ، وهو العام الاخير للحرب ، صدرت تأكيدات من تركيا على أنها لن تتورط في النزاع العراقي – الإيراني ؛ ففي بداية ابريل ١٩٨٨ أنهى رئيس الوزراء التركي أوزال زيارة رسمية للعراق استغرقت ثلاثة أيام ، وصرّح قبل مغادرته العراق أنه " ليس في نية تركيا التدخل في أي شكل من الأشكال في النزاع العراقي–الإيراني " واستطرد قائلا : "هناك نبأ غير صحيح أخذت تتناقله الصحف الأجنبة بشكل ساخر ، ومفاده أن تركيا ستتدخل في المنطقة . إن مثل هذه الأخبار لا تخرج ، قبل كل شيء ، عن كونها مجرد تكهنات ، فتركيا لا تنوي على الاطلاق التوسط بأي شكل من الأشكال في النزاع العراقي–الإيراني وأراضي تركيا تكفي لها ، ولسنا وراء أية مغامرة ، فأرجو ان يدرك الجميع ذلك جيدا" (صحيفة اضواء ، ١٥، ١٩٨٨) . واذا كانت الحرب قد اضعفت القوتين الايرانية والعراقية اقتصاديا وعسكريا في سنوات الحرب، ولكنها من ناحية اخرى مهدت الارضية لكلا البلدين لبناء قوة عسكرية كبيرة، ومدربة وتمتلك خبرة ثماني سنوات في الدفاع والهجوم فضلا عن تطوير امكاناتها في مجال تصنيع الاسلحة، وتوفير قطع الغيار بل وامتلاك الحافز الحقيقي لحيازة اسلحة الدمار الشامل، وهذا ما عانته تركيا والولايات المتحدة والغرب منذ تسعينات القرن الماضي وحتى اليوم، واذا ما تمكنت هذه القوى من الاجهاز على العراق عن طريق حرب الخليج الثاني والثالثة والتي انتهت باحتلاله، فأنها لازالت مستمرة في البحث عن الوسائل الكفيلة بإسقاط القوة الثانية "ايران"(سعيد ، ٢٠٠٨، ص ٢٦٦-٢٦٧)

التنامي الكردي والصراعات الداخلية

ان كلمة (كوردستان) مؤلفة من لفظ (كورد) واللاحقة (ستان) التي يقابلها في اللغات الأوربية (State) وتعني (مقاطعة ، منطقة) ، فالمحصلة تعني كلمة (كوردستان) منطقة كورد وللتركيب نظائر مثل (عربستان ،

أفغانستان ، تركستان) (البرواري،٢٠٠٩،ص٢٧) .والأكراد كما تؤكد أغلب الكتابات هم شعب آري يتكلم لغةً ترجع في أصلها إلى المجموعة الهندو – أوربية ، وتستعمل الحروف العربية في الكتابة إلا في الاتحاد السوفيتي (سابقاً) إذ تستعمل الأبجدية الروسية وبعض المحاولات في تركيا وسوريا لاستعمال الحروف اللاتينية .الكرد شعب يقدر تعداده بـ (٢٠–٢٥) مليون نسمة يعيش اغلبه في اربع دول شرق اوسطيه : تركيا يسكنها حوالي (١٢–١٤) مليوناً ،وايران(٦)ملاين ،والعراق (٣،٥–٤) ملاين وسورية (مليون)نسمة يضاف اليها ما يقارب من (١٠٠الف الى ١٥٠الفاً) يعيشون في ارمينيا واذربيجان ، وتشير تقارير حديثة العهد ان (٣٠٠الف الى مليون)كردي يعيشون في الاتحاد الروسي(جواد،١٩٨٨،ص٥) .

تعد المسألة الكردية من بين أكثر القضايا أثارة في تركيا ، إذ شكلت انتفاضة " حزب العمال الكردستاني" واحدة من سلسلة طويلة من الانتفاضات خلال التاريخ الحديث ، ويخوض الأكراد كفاحاً مريراً منذ العام ١٩٨٤م من أجل حقوق قومية في "كردستان تركيا" ، وقد كان إلقاء عبء المسألة الكردية في تركيا على الجوار ودولاً كثيرة أمراً شائعاً جداً ، بل وسمةً للسياسة التركية . ولما كان اغلب الكرد يعيشون في مناطق مجاوره لشرقي تركيا وجنوب شرقها وشمال شرق سورية ،فقد نما لديهم شعور بالذات والهوية الاجتماعية والارض المشتركة منذ العصور الوسطى على الاقل وتعزز هذا الشعور بوحدة الهوية بقيام انتفاضة كبيرة خلال الربع الاخير من القرن التاسع عشر مما قوى شعورهم بوحدتهم الاجتماعية أي (الانتماء القومي) (الوسن ، ص ١١) ، حيث تحتل القومية الكردية المرتبة الثانية بعد القومية التركية في تركيا ،والاكراد يمثلون الاكثرية الساحقة من سكان ثماني عشرة ولاية تركية ،واعداد سكان اكراد تركيا يزيدون عن اعداد سكان أكراد العراق وايران، ويشغل الاكراد حيزاً اقليمياً اوسع جغرافياً بما يشكله اكراد تلك الدولتين (النعيمي ،مصدر سبق ذكره،ص٢١١) ،

ولقد خضعت المنطقة الكردية لمراحل من التقسيم كان أولها غداة معركة جال ديران أو (تشالديران) الشهيرة في أغسطس ١٥١٤م ، بين إيران الشيعية والدولة العثمانية السنية في عهد السلطان (سليم الأول) ، وتم أقرار التقسيم بصورة نهاية بمقتضى اتفاقية عام ١٦٣٩م التي أبرمت بين الشاه (عباس الصفوي) والسلطان العثماني (مراد الرابع) .

أما التقسيم الأهم في تأريخ الأكراد فقد جرى في مطلع القرن العشرين بمقتضى اتفاقية سايكس بيكو ١٩١٦م ، التي كان نصيب المنطقة العربية من التقسيم والتقطيع فيها كبيراً أيضاً ، وبموجب هذه الاتفاقية اتفقت كل من بريطانيا وفرنسا على اقتسام أقاليم الدولة العثمانية ، ولما علمت روسيا بهذه الاتفاقية سارعت كل من انكلترا وفرنسا لإرضائها بمنحها الجزء الشمالي الغربي من مناطق تواجد الأكراد ، ومن ثم تنازلت روسيا لاحقاً عن معظمه لتركيا بموجب معاهدة برست ليتوفسفك ١٩١٨م ، وتنازلت فرنسا عن الموصل لصالح بريطانيا بعد الحرب العالمية الأولى، كما تنازلت فرنسا عن منطقة ديار بكر الكردية لتركيا بموجب اتفاقية أنقرة ١٩٢١م (العزاوي،٢٠٠٩،ص١٧) .وفي ١٥ أغسطس ١٩٨٤م ، دشن حزب العمال الكردستاني P.K.K بزعامة (عبد الله أوجلان) حركته المسلحة في تركيا بهجوم على مدن (شيرناك ، أروخ ، شيروان) في ولاية سيرت و(قصبة

شمد ينلي) في ولاية حكاري ، فكان ذلك الهجوم بداية حرب طويلة الأمد بين قوات ذلك الحزب من جهة ، وقوات الجيش والشرطة والمؤسسات التركية والميليشيا الكردية الموالية للحكومة التركية "حراس القرى" من جهةٍ أخرى(الداقوقي،٢٠٠٣،ص٢٩٧) .

لقد حاولت تركيا حل هذه المسألة بشتى الوسائل نتيجة الأثر السلبي في اقتصادها وأمنها ، فضلاً على علاقاتها الخارجية (الغريري،٢٠١٠،ص١٥٤) . ومن ضمنها ما عرف بـ"مشروع أوزال" ، عام ١٩٨٧م ، الذي منح بموجبه ولاة المنطقة الكردية صلاحيات واسعة كما اتخذت بموجبه إجراءات أمنية مشددة لحماية بعض المناطق ، كوضع الأسلاك الشائكة على طول الحدود وتعزيزها بأجهزة إنذار مبكر ، كما أعلنت الحكومة أن معظم المنطقة الجنوبية الشرقية من تركيا منطقة طوارئ عام ١٩٨٧م (الطائي،٢٠٠٦،ص٤).ان مخاوف تركيا من الحرب العراقية الايرانية هو تمرد الاكراد في هذه الدول ومحاولتهم لزعزعة الوضع الداخلي نتيجة لضعف الجبهة الداخلية لكل من ايران والعراق وبالأخير يكون مردوده سلبي لتركيا التي لا تريد انفصال الاكراد من أي بلد في الشرق الاوسط لأنه بالنتيجة سيطالب اكراد ايران بانفصال مشابه او حكم ذاتي على الاقل في تركيا . كان من الممكن اعتبار القتال ضد حزب عمال كردستان في المحافظات الجنوبية –الشرقية من البلاد إلى بداية عقد التسعينيات ، قضية داخلية غير منطوية إلا على مضاعفات هامشية فيما وراء حدود تركيا ، غير أن نضال تركيا في سبيل الحفاظ على وحدتها القومية والإقليمية عبر محاربة الأكراد الساعين إلى الانفصال ما لبث أن تحول ، منذ انتهاء الحرب الباردة ، إلى قضية دولية تتردد أصداؤها عبر تطورات البلاد الداخلية (كرامر،٢٠٠١،ص٧٥) . إما من ناحية التعاون الأمني بين تركيا والعراق بشأن القومية الكردية ، فعلى الرغم من عقد اتفاقية عام ١٩٨٤ بين العراق وتركيا بشأن حق كل منهما في مطاردة المتمردين الأكراد واتخاذ الإجراءات الأمنية ضدهم ، فإنَ تركيا تعبر أحياناً عن قلقها أزاء عدم فعالية الإجراءات التي يتخذها العراق لمنع تسلل الأكراد عبر الحدود أليها ، وفي مقابلة أجراها مراسل وكاله أنباء الأناضول عام ١٩٨٨ مع النائب الأول لرئيس الوزراء العراقي (طه ياسين رمضان) في بغداد ورداً على سؤال عما أذا كانت هناك أمكانية للتعاون الأمني بين العراق وتركيا في شمال العراق ، ولاسيما لحماية كركوك ومنع تسلل المخربين الأكراد في المنطقة الى الأراضي التركية ، ذكر رمضان " أن الاتفاقية التركية – العراقية بشأن أمن الحدود لا يمكن تفسيرها على هذا النحو لأن الموقف في شمال العراق مستقر ، ولكل من البلدين بموجب هذه الاتفاقية طرقه ووسائله وإجراءاته للتعامل مع الموقف، وفي لقاء أجرته صحيفة الصباح التركية مع (جلال الطالباني) (Jalal,2012) قال : " أن العمل الموحد والعلاقات الجيدة ليس موجودة مع جميع الأكراد الموجودين في تركيا وإنما لنا علاقات جيدة مع حزب العمل الديمقراطي الكردستاني و الحزب الأشتراكي الكردي ، وأنة تم التوصل عام ١٩٨٤ الى أتفاقية بينة وبين العراق لكن العراق عدل عن التوقيع وكان السبب الضغوط التركية علية ، وأن تلك الاتفاقية كانت تعترف لنا بالحكم الذاتي وأنها كانت تضم منطقة كركوك لكردستان العراقية " ، كما أدلى في تصريح له

لصحيفة حريت التركية عند وجوده في أمريكا بين أنه " على الرغم من أن تركيا حليفتنا إلا أن ننتقدها من ناحية الحفاظ على حقوق الأنسان "

وعلى أساس ذلك أعلن الناطق الرسمي بأسم الخارجية الأمريكية (تشارلس ريدمان) Charles Edgar (Redman) (٢٠١١ ، ص ٩٢): " أن الزيارة التي قام بها الطالباني لأمريكا كانت بطلب منه وأن القائد الكردي ألتقى مع المسؤولين عن حقوق الأنسان في دائرة الشرق الأوسط بوزارة الخارجية الأمريكية " ، كذلك الخارجية الأمريكية في تصريح لها عام ١٩٨٨ على عدم معارضتها للحكم الذاتي للأكراد فيما أذ تحقق في يوماً ما ولكن بطرق سليمة وضمن الحدود الموجودين فيها ، وأن هذا التصريح بدوره أثار غضب رئيس الجمهورية التركية كنعان ايفرين ، وأعلن أثناء وجودة في واشنطن عن عدم رضاه على ما أدلى به وزير الخارجية الأمريكي في التصريح حول مسألة الطالباني(المحمداوي، مصدر سبق ذكره،ص١٦٤-١٦٥).

الخاتمة

ان العراق بموقعه الجغرافي وبما يملك من ثروات معدنية متنوعه وفي مقدمتها النفط جعله محط انظار الدول الكبرى في العالم وخاصة ايران وتركيا التي تملك قوه صناعية ومصدر المياه من جهة ثانية ومفترق الطرق بين اسيا واوربا وحلقة وصل مع روسيا ومكان لتصدير النفط العراقي ، كل هذه العوامل وغيرها كانت المعمول المسببة للتقارب بين العراق وتركيا وفي نفس الوقت التنافس بينهما من اجل مصالح كل واحد منهم كما كانت سبب في حل النزعات والخلافات بين البلدين لا سيما مساءلة الحدود والاكراد والمياه .

بملاحظة ذلك وجميع القضايا التي ذكرت فأن موقف العراق من الانقلاب في تركيا عام ١٩٨٠ كان موقف محايد وخلال الفترة السابقة اعترفت الحكومة العراقية بالانقلابين من اجل استمرار حسن الجوار بينهما .

اما موقف انقره من الحرب العراقية الايرانية عام ١٩٨٠–١٩٨٨ كان موقف الحياد هو السائد في تركيا حيث قامت تركيا بجهود حثيثة من اجل ايقاف نزيف الدم بين البلدين والذي كان الضحية الاول هو شعوب البلدين حيث قامت تركيا بجهود الوساطة في لجنة الوساطة الاسلامية من اجل انهاء هذه الحرب الطاحنة وبالفعل وفقت تركيا بذلك .

اما موقف تركيا والعراق من القضية الكردية كانت مخاوف تركيا من تنامي القضية الكردية بسبب الصراع العراقي الايراني الذي دام ثمان سنوات فكان سبب رئيس في تطور العمليات الكردية داخل الاراضي التركية بسبب ضعف الجبهة الداخلية لكل من ايران والعراق وخاصة شمال العراق التي تعتبر منطقة كردية حيث سمحت المعاهدة التي ابرمت بين العراق وتركيا عام ١٩٨٤ من السماح للقوات التركية باستخدام الاراضي العراقية من اجل ملاحقة الاكراد داخل الاراضي العراقية وبالفعل قامت القوات التركيا بعمليه كبرى تم من خلالها مهاجمة العناصر المسلحة الكردية .

المصادر

١ولاً- المصادر باللغة العربية

١. احمد فؤاد متولي وهويدا احمد فهمي ، **تاريخ الدولة العثمانية منذ نشأتها حتى نهاية العصر الذهبي** ،ايتراك ،للنشر والتوزيع ،القاهرة ،٢٠٠٥.

٢. احمد نوري النعيمي ،**العلاقات العراقية التركية الواقع والمستقبل** ، المكتبة الوطنية ، الاردن ، ط١، ٢٠١٠.

٣. رواء زكي يونس الطويل ، **مستقبل العلاقات العراقية الإيرانية التركية** ، بحث منشور ،مركز الدراسات الإقليمية،٢٠٠٨

٤. عزيز جبار شيال، **العلاقات العراقية التركية الواقع والمستقبل**، مجلة الاستاذ،٢٠١١، كلية التربية ،ابن رشد ،جامعة بغداد .

٥. جريدة الثورة ، العدد ٤٧٥٨ ،الثامن والعشرين /ايار ١٩٨٣

٦. جلال عبد الله معوض ، **صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية** ،ط١،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،١٩٨٩ ، ص١١٨-١١٩.

٧. محمد نور الدين ،**حجاب وحراب الكمالية وازمات الهوية في تركيا** ،رياض الريس للكتب،٢٠٠١، ص٨٢-٨٣.

٨. علي حمزه سلمان الحسناوي ، **ظاهرة الانقلابات العسكرية والاستيلاء على السلطة في تركيا ١٩٦٠-١٩٨٠ م** ، بحث منشور ، مجلة جامعة كربلاء العلمية ، المجلد الثامن ، العدد الثالث / انساني ، ٢٠١٠

٩. احسان محمد الحسن : **القلق الاجتماعي في تركيا ، معهد الدراسات الاسيوية – الافريقية (٧)** – ندوة الشؤون التركية ، بغداد ١٩٨٤ .

١٠. فاضل حسين :**مشكلة الموصل**،د ت، بغداد، ط الثانية ،١٩٦٧

١١. انظر مركز البحوث والمعلومات، **نشرة اخبار تركيا** ، العدد ١ في ١٩٨٦/٣/١٦ ، ص ص ١٤-١٥.

١٢. ان حادثة قهرمان مارس، كانت نتيجة لاعمال قام بها الجناح اليميني واليساري اللذان استغلا حدة العداء بين الغالبية في السنة والمتعصبين وبين الاقلية من الشيعة ففي ٢١ ديسمبر تحول موكب تشييع اثنين من اعضاء جمعية المعلمين اليساريين الذين كانوا قد قتلوا في اليوم السابق الى مظاهرة كبيرة قادتها جماعة من

الشيعة ، وقد اطلق مؤيدو السنة من جماعات توركيش النار على الشيعيين مما اجج بعدها الاضطرابات التي استمرت ثلاثة ايام ولم يستقر الوضع الى ان تدخل الجيش في ٢٤ ديسمبر واعلنت الاحكام العرفية . انظر:

- Mackenzi, Kenneth ; Turkey Under the Generals, The Institute For Study of Confict (London No. فرضت الاحكام العرفية بعد محاولة رئيس عشيرة كردية احمد كرفان القيام بعملية عصيان وتمرد في المنطقة واستمر فرض الاحكام العرفية حتى انقلاب عام ١٩٨٠ .

- انظر داود احمد الحسن : **التطورات السياسية في تركيا خلال السبعينات** ، جامعة البكر ، الدراسات العسكرية العليا، كلية الدفاع الوطني.

١٣.ارشيف وزارة الخارجية ، ملفات سياسية ، ملفة رقم ٩٦٨ ، **الحكم العسكري في تركيا ومستقبله**.

١٤.مركز التطوير الامني : تركيا الجارة الشمالية ، ص ص ٨٣-٩٢ ؛ كذلك م.ب.م. ، دراسة عن المنظمات اليسارية في تركيا.

١٥.مجلة الدستور (البيروتية) ، العدد ٤١٤ في ١٩٧٩/١/١٥.

١٦.تضمنت الرسالة " سبق للقوات المسلحة التركية ان تدخلت في الحقبة الاخيرة مرتين لاقرار النظام ، وانها سوف تمارس حقها الدستوري عند الضرورة " . انظر

- غريمت ، ريتشارد . ف . والن ليبسون، تركيا صعوبات وآفاق ، سلسلة دراسات ستراتيجية ، رقم (١٢) ، ترجمة مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ، ١٩٨٠.

١٧.وصال العزاوي، **المؤسسة العسكرية التركية دراسة في الدور السياسي ١٩٦٠ -** ١٩٨٠ ، رسالة ماجستير مقدمة إلى مركز دراسات العالم الثالث ، بغداد ، ١٩٨٨ .

١٨.مجلة ميدل ايست ريفيو ، ربيع ١٩٨٥ ، لندن ، ترجمة م.ب.م.

١٩.انظر ارشيف وزارة الخارجية ، ملفات سياسية ، ملفه ٩٦.

٢٠.طلال الجليلي : **التيار الإسلامي في الحياة السياسية التركية ١٩٤٥ - ١٩٨٣** ، اطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية التربية جامعة الموصل ، الموصل ، ١٩٩٩.

٢١.ان حزب السلامة كان بحاجة الى مساندة ايران له لتقويته امام الاحزاب السياسية الاخرى في تركيا اضافة الى ان وجود أي نظام ديني مجاور لتركيا سوف يساهم من وجهة نظر حزب السلامة في تقويض العلمانية في تركيا . انظر:

-M. Hapor, Islam and Society in Turkey.

22. Peretz, Don, (1994),**The Middle East Today** , Praeger ,Westport, CT.

٢٣.ارشيف وزارة الخارجية ، الحكومة الخامسة والاربعون من الحزب الواحد الى الديمقراطية تحت حراسة العسكر ، مركز البحوث والمعلومات ، ملفات سياسية ، ملفة٧٥٠ .

٢٤.كنعان ايفرين : ولد في عام ١٩١٨ في الـ Alasehir غرب تركيا ، تخرج في كلية انقرة الحربية في عام ١٩٣٨ ، تخرج في كلية الاركان العسكرية عام ١٩٤٩ ضابط ركن ، وكان مدفعياً ، شغل منصب آمر كتيبة مقاومة للطائرات للمدة من ١٩٤٠-١٩٤٦ وآمر بطرية مدفعية من ١٩٤٧-١٩٥٧ ، ونائب رئيس العمليات العسكرية ، ومعلماً في كلية الاركان العسكرية من ١٩٥٧-١٩٥٨ ، ورئيس العمليات وضابط التدريب للفرقة العسكرية التركية في كوريا من ١٩٥٨-١٩٥٩ . شغل منصب رئيس مدارس الاركان العسكرية ورئيساً للعمليات من ١٩٥٩-١٩٦١ . وآمر فوج ورئيساً للاركان العسكرية من ١٩٦١-١٩٧٠ وقائد فيلق ورئيس هيئة (TLFC) للتفتيش ١٩٧٣-١٩٧٥ ونائب رئيس الاركان العامة من ١٩٧٦-١٩٧٧ وآمر للقوات البحرية ١٩٧٧-١٩٧٨ ورئيس الاركان العامة من ١٩٧٦-١٩٨٣ . في الثاني عشر من ايلول ١٩٨٠ قام ايفرين مع اربعة من قادة الجيش بتنفيذ انقلاب سلمي والاطاحة بالحكومة المدنية وسط رعب سياسي متنامي واوضاع متردية ، نصب نفسه رئيساً للجمهورية ، وقد صوت اكثر من ٩٠% من مجموع سكان تركيا لتنصيب ايفرين لدورة انتخابية واحدة مدتها سبع سنوات . كانت صورة ايفرين الشخصية في تركيا شخصية ابوية فهو الذي يعرف ما هو افضل لابنائه وقد نال الاحترام بوصفه رئيساً يهتم بالعديد من القضايا الاجتماعية . توفيت زوجته عام ١٩٨٢ وكان لهم ثلاث بنات وهو يتكلم الانكليزية . انظر

- Turkey Almanc : 1986, Op. Cit.

٢٥.ارشيف وزارة الخارجية ، ملفات سياسية ، ملفه تركيا مسألة صهر.

٢٦.فاضل كاظم حسين ، **الصعود المدني للاسلام السياسيفي تركيا** ، مجلة كلية التربية الاساسية .

٢٧.ارشيف وزارة الخارجية ، ملفات سياسية ، ملفه ٩٦ ، انقلاب ١٩٨٠ العسكري .

٢٨.ارشيف وزارة الخارجية ، ملفات سياسية ، ملفه ٩٦٨/ الحكم العسكري في تركيا ومستقبله .

٢٩.ارشيف وزارة الخارجية ، ملفات سياسية ملفة ٩٦ ، انقلاب ١٩٨٠ العسكري

٣٠.فيروز احمد،**صنع تركيا الحديثة** ، ترجمة سلمان داود الواسطي، وحمدي حميد الدوري، بغداد، بيت الحكمة، د. ت، .

٣١.جريدة الثورة (العراقية) ، العدد ٤٧٦٣، ١٩٨٠

٣٢. ارشيف وزارة الخارجية ملفات سياسية ٩٦٨/ الحكم العسكري في تركيا ومستقبله .

٣٣.رعد عبد الجليل ، **النظام السياسي التركي ١٩٨٠-١٩٨٥**، في مجموعة باحثين، النظم السياسية في العالم الثالث، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٨٧.

٣٤.فضاء حازم عبد الحسن ، **دور كنعان ايفرن السياسي والعسكري في تركيا ١٩٨٠-١٩٨٩** ،رساله ماجستير ، كلية التربية للبنات ، جامعة البصرة ، ٢٠١٥ .

٣٥.مركز البحوث والمعلومات، خيار السياسة الخارجية التركية .

٣٦.اورود محمد مالك كمونه ، **الرؤية الامريكية للعلاقات الايرانية – العراقية ٢٠٠٣-٢٠١٣**، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، غير منشورة .

٣٧.حسن طوالبة،"**موقف العراق من قرار مجلس الامن إزاء الحرب بين العراق وإيران" في: مجموعة باحثين، الابعاد الاستراتيجية للحرب العراقية الإيرانية**،مركز دراسات الخليج العربي(جامعة البصرة،١٩٨٨) .

٣٨.حامد محمد طه احمد السويداني ، **العلاقات العراقية التركية ١٩٨٠-١٩٩٠** ، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث ، كلية التربية ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٣ .

٣٩.حزب البعث العربي الاشتراكي،التقرير المركزي للمؤتمر القطري التاسع ١٩٨٢(بغداد،١٩٨٣) .

٤٠.حميد فارس حسن سليمان ، **السياسة الخارجية التركية مابعد الحرب الباردة** ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٦.

٤١.زينل عبو علي ، **العلاقات العراقية – التركية ١٩٨٠ – ٢٠٠٩ وأفاق المستقبل** ، رسالة ماجستير ، كلية الدفاع الوطني ، ٢٠٠٩ .

٤٢.شذى فيصل رشو العبيدي ، **تركيا وقضايا المشرق العربي ١٩٦٧ – ١٩٨٨** ، أطروحة دكتوراه ، كليه التربية ، جامعه الموصل ، ٢٠٠٥.

٤٣.سعد رزيج أيدام سعيد ، **العلاقات الايرانية التركية ١٩٧٩-٢٠٠٦(الواقع والمستقبل)** ، رسالة ماجستير،كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص ٢٤٧ .

٤٤.فهد بن عبد العزيز آل سعود: ولد في ١٦ أذار 1923 خامس ملوك المملكة العربية السعودية وأولهم اتخاذاً للقب عين وزيرًا للمعارف.في عام 1953عين وزيرًا للداخلية 1962والتي ظل يتولى مسئوليتها إلى عام 1967 عين نائبًا ثانيًا لرئيس مجلس الوزراء، بالإضافة إلى قيامه بمسؤوليات وزارة الداخلية. في25 أذار عام 1975 وبعد تولي الملك خالد بن عبد العزيز آل سعود للحكم عين وليًا للعهد وأسند إليه منصب النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء .تولى مقاليد الحكم في ١٣ حزيران 1982 ، توفي في ١ اغسطس ٢٠٠٥ . للمزيد ينظر :

- http// ar.wikipedia.org/wik .

٤٥.ميثاق خير الله جلود منصور القرغولي ، **العلاقات الخليجية – التركية ١٩٧٣ – ١٩٩٠** ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٦ .

٤٦.أبو الحسن بني صدر : من مواليد ٢٢ أذار1933 في همدان ، كان أول رئيسا إيران بعد الثورة الإيرانية سنة ١٩٧٩، تولّى رئاسة الجمهورية الإيرانية في 4 فبراير 1980 حتى 21 حزيران 1981 ، تمت تنحيته في ١٠ حزيران ١٩٨١ من الرئاسة بسبب معارضته لاستمرار الحرب بين إيران و العراق . وفي ١٠ تموز١٩٨١ هرب على متن طائرة إلى فرنسا. للمزيد ينظر : وليد محمود عبد الناصر ، **الإسلاميون التقدميون** ، ط ١ ، القاهرة ، ٢٠٠٨ .

٤٧.زينل عبو علي، العلاقات العراقية – التركية ١٩٨٠–٢٠٠٩ وأفاق المستقبل، رسالة ماجستير، كلية الدفاع الوطني ، ٢٠٠٩.

٤٨.علي حسين أحمد ، **التيارات السياسية في تركيا وأثرها على مستقبل العلاقة مع العراق** ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥.

٤٩.أ.د. محمد زكي البرواري ، **الكورد والدولة العثمانية : موقف علماء كردستان من الخلافة العثمانية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني١٨٧٦–١٩٠٩م** ، ط١ ، دار الزمان للطباعة والنشر ، ٢٠٠٩م.

٥٠.د. سعد ناجي جواد ، **الأقلية الكردية في سوريا** ، بغداد ، مركز دراسات العالم الثالث ، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ، مطبعة التعليم العالي ، ١٩٨٨م.

٥١.روبرت اولسن ، **المسألة الكردية في العلاقات التركية –الايرانية** ، ترجمة محمد احسان ، دار ئارس للطباعة والنشر ،العراق اربيل .

٥٢. دهام محمد العزاوي ، **الاحتلال الأمريكي للعراق وأبعاد الفدرالية الكردية** ، ط١ ، الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل ، بيروت ، ٢٠٠٩م .

٥٣.د. إبراهيم الداقوقي ، **أكراد تركيا** ، ط١ ، دار المدى الثقافية والنشر ، دمشق ، سوريا ، ٢٠٠٣م.

٥٤.الدكتور محمد ياس خضير الغريري ، **الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوربي ١٩٩٣–٢٠١٠م** ، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت /نوفمبر ٢٠١٠م، .

٥٥. د. نوال عبد الجبار سلطان الطائي ، **المتغيرات السياسية التركية تجاه المشكلة الكردية (١٩٩٩–٢٠٠٦)**، أرشيف مركز الدراسات الإقليمية ، جامعة الموصل ، أيلول ٢٠٠٦م.

٥٦. هاينتس كرامر ، **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوبٍ جديد : التحدي الماثل أمام كل من أوربا والولايات المتحدة** ، ترجمة : فاضل جكتر ، ط١ ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ٢٠٠١م .

١.تشارلز ريدمان: ولد ٢٤ / ١٢/ ١٩٤٣ ، كان مساعد وزيرة الخارجية للشؤون العامة من ١٩٨٧ – ١٩٨٩، شغل منصب سفير الولايات المتحدة في السويد من ١٩٨٩–١٩٩٢، وسفير الولايات المتحدة في ألمانيا ١٩٩٤–١٩٩٦. للمزيد ينظر :

– http/en.wikipedia.org/wik.

ثانياً- المصادر باللغة الانكليزية

1. Soysl,Ismail,Seventy,(1999),**YEARS of Turkish-Arab Relations andAnyalysis of Turkish-Iraqi Relations 1920-1990**,
2. C. Campany,(1980),**Turkey and The United States,The Arms Embargo period**, Library of congress catalog ,U.S.A..
3. Robinson, R.(1963), **The First Turkish Republie Combrige Mass** .
4. C.H.Dodd,(1969), **politics and Government in Turkey, Manchester Univ**، press ,London.
5. Hotham. D. ; **The Turks (London, 1979)**.
6. A. Tayfun Ozkok : A.g.e.
7. - Talabani, Jalal , (2012), **The Columbia Encyclopedia** , The Columbia University Press.
8. Turkey Almanac 1984 : Op. Cit., p. 520; Turkey Almanac 1983 .
9. Ilker Yazir , (1982), Anayasasi **Sourasi Turk Hukumetierinin Irak Politikalarinda Kuzey Irak in yeri , Master Tezi** , Gazi ÜNİVERSİTESİ Sitesi , ANKARA , 2004 . S . 17 .